

محمود أمين العالم وأزمة الفكر العربى

أجرى الأستاذ عماد الغزالى حواراً مع المفكر اليسارى المعروف الأستاذ محمود أمين العالم حول أزمة الفكر العربى، تناول مسائل مهمة مطروحة على الساحة الثقافية.

ونحن نرجو أن يتسع صدر الأستاذ العالم واليساريين عامة للرأى الآخر، أو الوصف الآخر للمسائل التى طرحها.

(١) وأول ما نأخذه عليه إصدار الأحكام العامة على الفكر الدينى الأصولى السلفى، فى حين أن هذا الفكر يتمثل فى تيار عريض، وتمتد الخلافات بين أهله إلى الأصول نفسها. وتبعاً لذلك ليس من الإنصاف أن نصدر حكماً واحداً شاملاً، كما فعل الأستاذ العالم، حين نسب إليه ممالأة السياسات والممارسات الرسمية.

إن عقيدتنا فى مصر كما يعلم الجميع سلفية، مع ميل إلى الأشعرية لدى البعض. والقسمة الكبرى بين المصريين اليوم تضعهم فى صنفين: الأول يصبر على "الإسلام الشامل" كنظام حياة، لا مجرد عقائد وعبادات، والثانى رضى "بالإسلام الجزئى" الذى يقنع بالعقائد والعبادات، والأحوال الشخصية؛ والجميع سلفى، فليس فى مصر شيعة ولا خوارج ولا مرجئة، ولا معتزلة. وربما يصدق على الراضين "بالإسلام الجزئى" أنهم ساندوا ويساندون السياسات والممارسات الرسمية فى مجال الفكر والعمل. أما أنصار الإسلام الشامل فلا يمكن أن يصدق عليهم ذلك بحال. ولقد ذاقوا من الحكام الطغاة - فى عهد ناصر بالذات - ألواناً من العسف والتنكيل لمعارضتهم له.

وهذا التعميم الخاطئ يجافى المنهج العلمى، ولا يفيدنا بشيء فى التعامل مع ظاهرة الصحوة الإسلامية الحديثة. ويجب أن نتحاشاه، وننبه عليه. لأنه لم يواجهنا فى حديث الأستاذ العالم وحده، بل لدى أساتذة كبار أيضاً، بكل أسف!

(٢) وقد ميز الأستاذ العالم فى داخل حياتنا الثقافية بين عدة ثقافات رسمية،

وغير رسمية. ونحن لا نستطيع أن نسمي الإعلام الرسمي ثقافة، فمنذ ناصر والإعلام الرسمي (فى رأى والخبر) لا هم له إلا تسويغ المواقف الرسمية، وطمس الحقائق فى عين الناس. ومن المؤسف أن الأستاذ العالم نفسه طالما أسعدنا بكلماته وكتاباتة المؤيدة لخط ناصر الشمولى الطاغوتى، وإن كان هذا شيئاً طبيعياً من يسارى مثله. وقد اعتبر الأستاذ العالم أن الفكر القومى الناصرى "ثقافة" غير رسمية. وأظن أن القومية مجرد "جزء" فى الثقافة العلمانية، أريد له أن يقف فى وجه ثقافة الخلافة الإسلامية، فى الصدام الشامل بين الثقافتين الأوربية والإسلامية، ولا يمكن أن توضع الناصرية إلى جانب السلفية والماركسية، بوصفها تياراً ثقافياً.

(٣) وقد عاب الأستاذ العالم على الفكر العربى الإسلامى أنه لا يقدم إجابات للأسئلة المطروحة فى الواقع. وأقول إنه من الإجحاف أن تطالب السلفيين بحل المشكلات الموروثة للناصرية، وهم لا يزالون مطاردين خارج الحقل السياسى، وتضن الدولة عليهم بتنظيم يجمعهم، أو حتى مجلة تعبر عنهم. وقد اضطروا - فراراً من الحصار- إلى التحالف مع حزبى العمل والأحرار. وبقي البعض الآخر صامتاً محاصراً! ويعلم الأستاذ العالم أن السلفيين من أنصار "الإسلام الشامل" وأنا واحد منهم لا يسعهم تقديم أى حلول لمشكلات تنشأ فى المجتمع بسبب التطبيق الجزئى للإسلام؛ ومتى نجح نظام ما فى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فى الوقت الذى تُستبعد منه أهم آلياته الاجتماعية والسياسية!؟

إن الفكر القومى الناصرى، المشبع بالماركسية، هو الذى أفرز لنا الديون والنكسات وأزمات الإسكان والمرافق، وغيرها. وما أظنه يستطيع أن يتخلص منها ومن التبعية المهينة المترتبة عليها. ونحن نستدين، دون توقف، ونسمى ذلك إنجازات عظمى.

(٤) وأما الوصف الآخر، السديد، لأزمة الفكر المصرى فيقول: "إن هذا الفكر يحتقر نفسه، ويرى أن أمته أمة عقيم، بلهاء، مفلسة. وتبعاً لذلك يفقد كل أمل فى أصوله، وإمكاناته، ويفتح فى كل جامعة مكتباً "للاستيراد الثقافى" من أمريكا أو روسيا، ويقذف كل من تسول له نفسه أن يعكف على الأصول أو ينمى الجذور، باتهامات الرجعية والتخلف والتعصب والظلام. هذه هى فى اعتقادى الجرثومة الثقافية والمنهجية لأزمة الفكر المصرى. وهو لن يتعافى إلا بالخلص منها. فتعود الثقة المفقودة، وتذهب عقدة الدونية.

(٥) ويتصل بهذا ما ارتآه الأستاذ اليساري من وجود حضارة معاصرة واحدة! هي الحضارة المادية وليس لنا إذن حضارة متميزة مستقلة! ثم إنه أدان النموذج الغربي منها، "الاستعماري الاستغلالي" مادياً وثقافياً، ولكن ليس النموذج الشرقي "استعماري استغلالي" أيضاً؟! ألم يلتهم الاتحاد السوفيتي سبعين مليوناً من المسلمين في القوقاز وغيره؟! ألم يرسل أسلحته العصرية إلى أفغانستان لكي يفرض عليها الشيوعية كرهاً؟! وهل نسينا ما فعله الروس في المجر وتشيكوسلوفاكيا.

وأما في المجال الاقتصادي فالنموذج الشرقي - الذي ينتسب إليه الأستاذ العالم ثقافياً - وبشكل النصف في "الحضارة الوحيدة" - يراجع الأوراق كلها، وهو يشطب الكثير من كتابات ماركس ولينين. ويقول بعضهم: إن إتمام الإصلاح لن يتحقق إلا بتمام القضاء على الماركسية!

فالحضارة الوحيدة في رأي الأستاذ هي حضارة روسيا وأمريكا، أو العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي. وأنتم أيها اليساريون تنكرون حضارة الغرب. والغرب ينكر حضارتكم الشمولية. وأما نحن فنظن، والله أعلم، أن لدينا حضارة متميزة - حضارة مبادئ وقيم، لا حضارة مصالح مادية نفعية، فردية أو طبقية أو قومية. وهي ليست حاکمة اليوم، ولكنها موجودة، وفعالة في عالم عريض اسمه العالم الإسلامي.

● ولذلك نحن نختلف معكم في النظر إلى أصولنا الفكرية. فأنت ترى أن "نستلهمها" فقط. ونحن نرى أن نحياها، ولا نحياها، لأنها لم تمت أبداً: نريد أن نحيا على التوحيد، ونطرد الإلحاد، ونريد الإيثار ونبراً من الأنانية، ونطبق العدل، ونحارب المظالم ونعود إلى الشورى ونضع حداً للشمولية والفاشية!

* * *

obeikandi.com

قضية نصر أبو زيد من الترقية إلى التفريق

بداية القضية:

ثارت قضية الدكتور نصر أبو زيد الأستاذ في كلية الآداب، بجامعة القاهرة -قسم اللغة العربية - بعد أن صدر حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ١٤ - للأحوال الشخصية، برئاسة المستشار الدكتور فاروق عبد العليم، بالتفريق بينه وبين زوجته الدكتورة ابتهال يونس، أستاذ الأدب الفرنسى بالكلية نفسها.

وقد هاجم الحكم بضراوة، ودون تحفظ، وقبل صدور حيثياته، عدد كبير من الكتاب العلمانيين فى الصحف والمجلات القومية والحزبية، الأمر الذى يشكل ظاهرة سلبية شاذة لا مثيل لها فى تاريخ مصر القضائى الحديث.

وكانت المشكلة قد ظهرت أول الأمر حين تقدم الدكتور نصر أبو زيد، سنة ١٩٩٢، ببحوثه للترقية إلى درجة أستاذ، وكان الدكتور عبد الصبور شاهين عضواً فى اللجنة العلمية التى شكّلت لتقويم تلك البحوث، وهو أستاذ بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة أيضاً. وجاء تقرير الدكتور شاهين سلبياً، بمعنى أنه لم يجد فى تلك البحوث من الإبداع والأصالة ما يسوغ ترقية صاحبها، بل وجد فيها دعوة إلى التحرر من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وكلاماً كثيراً يصادم العقائد الإسلامية ويناقضها. وعلى الرغم من ذلك شهد لبعض تلك البحوث بالقيمة والطرافة، وهذا فى تقديرى يثبت موضوعية تقريره السلبى؛ ولو كان متحيزاً كما قيل لأدان كل المؤلفات دون تمييز.

وخرجت القضية من الجامعة إلى الإعلام من خلال المقالات العديدة التى هاجمت الدكتور شاهين، كالكسيل المنهمر، دون التزام بالمنهج العلمى أو آداب المناظرة. وتحولت القضية إلى خلاف ثقافى وسياسى بين الإسلاميين والعلمانيين، وعبرت المواقف التى اتخذت حيالها عن الانقسام الثقافى العام الذى نعانى منه فى كل مجال.

موقف القسم والجامعة

ولكى تتم ترقية الدكتور نصر أبو زيد بحسب نظام اللجان العلمية الأكاديمية كان عليه أن يعيد كتابة بعض تلك البحوث، ويمحص آراءه، ويستبعد ما يعاند الإسلام عقيدة وشريعة، وكل ما يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية؛ وأن يضيف بحثاً أخرى أدق وأصح وأعمق؛ لكن قسم اللغة العربية، فى كلية الآداب، الذى يسيطر عليه الدكتور جابر عصفور - وهو علمانى يسير على الخط نفسه الذى يسير عليه الدكتور نصر أبو زيد - أصدر تقريراً مضاداً لتقرير الدكتور شاهين، مدافعاً عن الدكتور نصر، مؤيداً لآرائه، نافياً لكل المآخذ التى أخذها عليه تقرير الدكتور شاهين. وبدلاً من حث الدكتور نصر أبو زيد على مراجعة بحوثه، وآرائه التى هى مجرد آراء نظرية، قُبلت تلك البحوث على علانيتها؛ ولم يعترف تقرير القسم بأى خطأ فى تلك البحوث، كأنها تنزيل من التنزيل، أو كأنها حقائق هندسية، أو نتائج لتجارب معملية دقيقة، راجعها عالم بعد عالم، ومحصها باحث بعد باحث! وهكذا ثبت أن تقرير قسم اللغة العربية تقرير متحيز، يفتقر إلى الموضوعية؛ ولو أنه اعترف بخطأ واحد: كقصور فى فكرة، أو شطط فى عبارة، أو زلة فى برهان، لوجب علينا أن نصفه بالموضوعية. أما وقد ارتفع ببحوث الدكتور أبو زيد إلى ما فوق كتاب الله - تعالى - وقد كذب القرآن الكريم وأنكر عقائد الإسلام،، وأيده التقرير فى ذلك، بكل ما أوتى من مغالطة (مع مظاهرة الجامعة له)، مقرظاً مادحاً مؤيداً على طول الخط، مهاجماً لتقرير الدكتور شاهين، ناقداً له، رافضاً لكل ملاحظاته؛ أما وقد تورط تقرير قسم اللغة العربية فى هذه الخطيئة العلمية والدينية الكبرى، فلا مفر أمام الكاتب إلا أن يسقطه من حسابه ويجرده من كل قيمة علمية.

رسالة مفتوحة للإسلاميين

لكن جامعة القاهرة رحبت بذلك التقرير المنحاز، غير الموضوعى، وغير العلمى؛ وغيرت من نظام الترقيات بحيث تمت ترقية الدكتور أبو زيد إلى درجة الأستاذية، دون أن يراجع بحوثه ويمحصها، أو يعدل كلمة واحدة فيها! وكان ذلك دليلاً ساطعاً على أن الجامعة قد ألت بكل ثقلها إلى جانب أبو زيد، وفكره العلمانى، فى رسالة مفتوحة إلى الأساتذة الإسلاميين فى كل الكليات، تؤكد تحيزها إلى الفكر العلمانى،

ضد الفكر الإسلامي الذي يسيطر الآن في أوساط تلك الطبقة الرائدة من أساتذة الجامعة، ويعبر عن نفسه بقوة في انتخابات عضوية نادي هيئة التدريس. وتلك ظاهرة تغيظ النظام الحاكم غيظاً شديداً، وتسبب له الحرج والقلق إلى أبعد الحدود. فبالسيف والذهب، والترغيب والترهيب، فشل النظام في نشر العلمانية، وانتزاع القيادة الفكرية الحرة في جامعة القاهرة من أيدي الإسلاميين. وتلك قرينة علمية إحصائية تشهد بأن الإسلام ليس جهلاً، ولا ظلاماً، ولا رجعية، بل هو قرين الفكر والعلم الرفيع؛ وبيئته الخصبة هي تلك الذرى الرفيعة في عقول أساتذة الجامعات؛ وذلك نفى عملي شعبي، للفرية العلمانية الساذجة التي لا تزال تحاول، عبثاً، أن تلصق الجهل بالإسلاميين وبالإسلام، والتي ردها الدكتور أبو زيد في كتاباته، مقلداً دون وعي مقولات المستشرقين والشيوعيين وكل أعداء الإسلام. وسوف نرى كيف نسفت حيثيات الحكم القضائي تلك الفرية، وكل فرية وردت في كتابات أبو زيد، بالبرهان العلمي الموضوعي الرصين الذي يستحق الاحترام والإعجاب. وقد أصابت المحكمة وعدت حين حَمَلت الجامعة والكلية مسؤولية تهديم عقائد الطلاب بفعل الدكتور نصر أبو زيد، وكتبه؛ فجاء في حيثيات حكمها التاريخي أنها ترى: "أن الكلية التي يدرّس بها الدكتور أبو زيد، والجامعة، مسؤولان عن هذه الكتب - أي مؤلفات أبو زيد - لأن هذه المؤسسات العلمية عندها من الوسائل، وتستطيع أن تضع من التنظيمات، ما يكفل منع هذه المؤلفات التي تحاول هدم أصول العقيدة الإسلامية".

وأقول إن معركة الإسلام ضد العلمانية في جامعة القاهرة وغيرها لن يحسمها عميد ولا مدير. وما أبو زيد إلا حلقة واهية في سلسلة طويلة من العلمانيين؛ وكانت البداية بعض المستشرقين الذين سمموا عقول بعض تلاميذهم؛ ثم تولى هذا البعض مقاليد الجامعة. وأخبار سنة ١٩٣٩ طافحة بالنضال الطلابي ضد الدكتور طه حسين وتلامذة المستشرقين. ووقف توفيق الحكيم والدكتور زكي مبارك يدافعان عن الكتب التي تطعن في الإسلام، والتي نقل عنها أبو زيد معظم اجتهاداته! "وتصدى لهم المرحوم الأستاذ محمد أحمد الغمراوي بكل شجاعة وقوة.

وجاء بعد ذلك الدكتور عبد الرحمن بدوي، واستند إلى الفلسفة الوجودية لكي يزعم أن كل موجود زمني؛ ولا وجود خارج الزمان. يعني: هو ينكر وجود الله، ولكن بمصطلحات وأساليب فلسفية! وراح الدكتور زكي نجيب محمود يروج

للوضعية المنطقية الملحدة. وعلى الرغم من ذلك ظلت الصحوة الإسلامية تعلق وتتقدم. وكرر الدكتور فؤاد زكريا أقوال زكي نجيب ولكن بأساليب ركيكة! وحاول الدكتور حسن حنفي أن يستخدم النفاق، وتهديم الإسلام من الداخل؛ ولا شك أن بعض مزاعم الدكتور أبو زيد منقولة عن حسن حنفي، الذي يزعم - مثلاً - أن ختم النبوة معناه انتهاء دور القرآن والسنة، وبداية عهد العقل! وصدق المرحوم عبد الرحمن شكرى حين قال: "إن أحوج الناس إلى مظاهر الحق هم أهل الباطل. ومن هذه الحاجة نشأ سعارهم! ولم ينشأ ذلك السعار من شدة الإخلاص للحق، بل من شدة شعورهم أنهم على باطل يحتاج إلى مظاهر الحق."

إلى ساحات القضاء :

وتابع الرأي العام المصرى تطورات القضية؛ وأدرك المثقفون المسلمون أن النظام الحاكم يناهض الإسلام، وينافق، فيقبل أجزاء من العقيدة، ثم يتصرف بما يؤكد نفاقه وخبثه، فيجند الجامعة، ويعبث بلوائح الترقيات، لترقية أستاذ علمانى لا يستحق الترقية. ومن ثم جاءت فكرة اللجوء للقضاء، للفصل فى قضية التفريق بين الدكتور أبو زيد وزوجته؛ ورفع الدعوى المستشار صميذة أحمد صميذة. وفى محكمة أول درجة لم ينظر القضاء فى "الموضوع" بل رفضوا القضية على أساس أن المدعى لا مصلحة له فى رفعها. وفى محكمة استئناف القاهرة صدر الحكم بالتفريق، فثارت المشكلة من جديد، مضافاً إليها مسألة "التفريق" بين الزوجين، لأن الإسلام يحرم بقاء الزوجة المسلمة فى عصمة الزوج إذا ارتد. وعلى الفور، ودون انتظار لنشر حيثيات الحكم، انفجرت موجات الاحتجاج العلمانية الغوغائية، العشوائية، على نحو أسوأ مما حدث فى انفجارها الأول، فراحت تسب وتقذف المحكمة والقضاة، والدكتور شاهين، والمستشار صميذة، وتنال من الإسلام نفسه! ثم صدرت الحيثيات يوم ١٩٩٥/٦/٢١ فى ثوب قشيب من العلم والموضوعية والدقة، فكانت فخاراً لمصر كلها، وحجراً ألقته المحكمة لأعدائها.

المثل الأعلى الإسلامى وتطبيق المحكمة له :

ونحن لا يسعنا بحال أن نجارى العلمانيين فى غوغائيتهم وعشوائيتهم فى معالجة القضية؛ ففرض على المسلمين الذين يلتزمون بشريعة ربهم، لا الذين هم

مسلمون بالبطاقة، أن يلتزموا الموضوعية والعدل والقسط ولو على أنفسهم؛ وهذا ما فعله القضاة الأجلاء.

ويقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (النساء: ١٣٥) ويقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨) فالمسلمون ملتزمون بهذا بصرف النظر عن المستفيدين والمتضررين منه. وهذا المثل الأعلى الإسلامى هو أحد المبادئ التى تبنتها الفلسفة المعاصرة؛ فالموضوعية هى الخاصية الفارقة التى تميز الإنسان من الحيوان. والإنسان إنسان بقدر موضوعيته فيما يصدره من أحكام؛ وهو ينحدر إلى مستوى الحيوان الأعجم بقدر تحيزه وعجزه عن التزام الموضوعية.

فإذا طبقنا هذا المثل الأعلى على ما لدينا من أحكام على جوانب قضيتنا هنا، وجدنا حكم محكمة الاستئناف هو أسمى تجسيد لهذا المثل الأعلى؛ وذلك راجع إلى طبيعة القضاء، ودرية القضاة على التجرد، وتنحية الذات، والتزام القانون المعمول به؛ ويلى حكم المحكمة تقرير الدكتور شاهين الذى استطاع أن ينحى عواطفه جانباً، ويقر بأن لبعض بحوث الدكتور أبو زيد قيمتها العلمية، وبما فيها من إضافة، (وأنا شخصياً أرى أنه أعطاه فوق حقه، وسوف أبين رأبى هذا فى هذه الدراسة.) هذا على الرغم من الإثارة العنيفة التى تنتج عن قراءة كلام الدكتور أبو زيد وهو يطعن فى القرآن الكريم والسنة المشرفة. أما تقرير قسم اللغة العربية، وكذلك دفاع الدكتور أبو زيد عن نفسه، فأبعد ما يكونان عن المثل الأعلى الإسلامى فى الموضوعية؛ فهما لا يعترفان بأى خطأ من أى نوع فى تلك البحوث؛ ولا يعترفان بأى صواب فى انتقادات الدكتور شاهين. وهذا يثبت وصمة التحيز المقوت عليهما، كما ذكرنا، ويسقط القيمة العلمية لهما لذلك. وثالثة الأثافي، أو عظمة العظام، هى التهجم على القضاة، وعلى محكمة الاستئناف، وعلى الشريعة الإسلامية التى تتبعها تلك المحكمة، قبل صدور الحيثيات، وبعد صدورهما، وبالغوغائية نفسها التى اتبعوها عند ظهور المشكلة أول مرة. وإننى أشهد بعد أن درست حيثيات الحكم بأن عشر ما ارتكبه أبو زيد من إثم يكفى للحكم بردته؛ وأشهد بأن القضاة التزموا القسط والعدل والموضوعية؛ وأنهم حللوا آراء أبو زيد بدقة، وردوا عليها، وفندوها بمنهج علمى رصين يليق بمقام

القضاة ووقار القضاء. وإن كل إنسان لديه ذرة من الدين، أو العلم، أو من العقل، لا بد أن يقبل ذلك الحكم الجليل. وأن يعجب بعلم الذين أصدروه ورسالتهم، وعدلهم، واعتدالهم. فماذا كان موقف العلمانيين من الحكم قبل وبعد صدور الحثيات؟

سنحاول أن نعرض أهم معالم هذا الموقف قبل صدور الحثيات؛ لأنني أكتب هذه الدراسة في اليوم التالي لصدورها؛ ولم يظهر بعدُ موقفهم بعد اطلاعهم عليها. ولكن قبل كل شيء، لا بد أن ننظر في دفاع الدكتور أبو زيد عن نفسه، ونرى مقدار ما فيه من الحق والباطل، على ضوء حكم المحكمة المنصف العادل الرصين.

بيان أبو زيد إلى الأمة في ضوء حكم المحكمة:

وهذه هي كلمات الدكتور أبو زيد في بيانه إلى الأمة، ذلك البيان الذي أرسله إلى الصحف العلمانية دفاعاً عن موقفه، فنشرته يوم ١٩/٦/١٩٩٥، والذي يؤكد فيه أنه: "باحث مسلم وهب حياته للدفاع عن الإسلام، وكرس طاقته العلمية للكشف عن غاياته النبيلة، ومعانيه الإنسانية السامية..".

وفيما يلي بعض دفاعات هذا الباحث المسلم الذي وهب حياته للدفاع عن الإسلام، كما جاءت في خلاصة حكم المحكمة، وبعد دراسة دقيقة متأنية لكلامه في مقالاته وكتبه:

(١) فهو أولاً كذّب كتاب الله تعالى بإنكاره لبعض المخلوقات التي وردت في الآيات القرآنية ذات الدلالة القاطعة، والتي لا تقبل اجتهاداً أو تأويلاً، في إثبات خلق الله تعالى لها ووجودها، كالعرش، والملائكة والجن والشياطين، ورد الآيات الكثيرة الواردة في شأنها.

(٢) واتهم القرآن الكريم بأنه: "حول الشياطين إلى معوقة، وجعل السحر أحد أدواتها"... ويلاحظ هنا أنه يراوغ باستخدام لفظ "النص" للدلالة على كتاب الله؛ لكن بحوثة كلها تشهد بما لا يدع مجالاً للشك بأن كل انتقاص من "النص" موجه إلى القرآن الكريم؛ وهذه الحقيقة هي التي حاول جابر عصفور أن يكذبها زاعماً أنه يقصد "نص" المفسرين والفقهاء من البشر؛ وتلك أكذوبة فجّة، قبيحة. يجب أن يخجل منها قسم اللغة العربية الذي بصم على ذلك التقرير المزور!

وهذه نقطة مهمة في هذه القضية؛ فلنؤكد إذن بكل وضوح أن "النص" في كلام الدكتور أبو زيد هو القرآن الكريم؛ وكل طعن في النص هو طعن في القرآن الكريم؛ وأبو زيد هو الذى أوضح هذا تمام الوضوح، وميز بين نص القرآن ونص السنة بما يزيل كل خلط .

(٣) وفى دفاعه المجيد عن الإسلام أنكر الباحث المسلم الدكتور أبو زيد، مشاهد القيامة، ورمهاا بتهمة الأسطورية!

(٤) وكذب آيات القرآن العديدة التى تقرر أن القرآن كلام الله تعالى، وقال إن القرآن نص بشرى إنسانى، وفهم بشرى للوحي!

(٥) وكذب الدكتور أبو زيد آيات القرآن الكريم التى تنص على أن الإسلام، رسالة عالمية .

(٦) وطالب بنبذ الشريعة الإسلامية وإحلال القوانين الوضعية الحديثة محلها، لأنها عنده أكثر إنسانية وتقدماً!

(٧) وأنكر أن السنة النبوية وحي من الله تعالى لرسوله ﷺ وأنكر أنها أصل للتشريع؛ ورد الآيات القرآنية التى تؤكد حجيتها، وأنها وحي من الله .

وهكذا نرى مقدار النفاق والادعاء فى بيان الدكتور أبو زيد إلى الأمة . فهذا هو دفاع أبو زيد المجيد عن الإسلام؛ إنه إنكار القرآن الكريم، والسخرية من آياته، وردها، وإنكارها، وتكذيب الله تعالى وتكذيب رسوله، والدعوة إلى نبذ دينه، وهجر شريعته، وإحلال القوانين الوضعية محلها . ولهذا وهب الباحث المسلم حياته!! ولهذا كرس طاقته العلمية، وبهذا يكشف عن غاياته النبيلة ومعانيه الإنسانية!!

وهو يعتز بهذا الدفاع ولن يتنازل عنه أبداً ! هكذا يقول؛ والمحكمة الموقرة، بعد أن قضت بردته أهابت به أن يتوب إلى الله تعالى وأن يعود إلى دين الإسلام الحق، والتبرؤ من كل الكتابات التى كتبها ومما فيها من كفر وتكذيب لآيات الله تعالى ورد لأحكامه سبحانه: " وليكن فى آخرين كانوا قد سلكوا مسلكه، ثم تابوا إلى الله سبحانه، قدوة له فى ذلك " فالمحكمة الموقرة ترجو، وكل مسلم معها يرجو، أن يتوب أبو زيد ويعود إلى الإسلام، لكنه يصر ويعاند، ويغالط، ويراوغ، ويتجرأ على مخاطبة الأمة المسلمة، ويخادعها بعبارات إسلامية، للتأثير فى بسطاء الناس .

ولقد بادرت شياطين الإنس إلى تحريضه، وتصويره على أنه بطل، ومفكر ومجتهد، ورمز، وأعلنت وقوفها معه، ضد الأمة المسلمة، وضد حكم المحكمة العادل؛ وتدخلت شخصيات "سامية"، ربما سفراء اجانب، وربما حكام كبار، تحرضه على العناد والإصرار، والاعتزاز بأخطائه وجهالاته وكفرياتة. وشجعه كذلك صمت المعسكر الإسلامي، وعلى رأسه الأزهر، إسهام بعض "المفكرين" الإسلاميين بكلام ملتو، متهافت، فراراً من المواجهة ضد الإعلام العلماني، الذي يتكرم عليهم من حين إلى آخر بنشر صورة أو كلمة؛ وتلك خطيئة يجب أن يبرأوا منها.

ولقد قال أحد كبار المحامين الإسلاميين إن المفروض أن تكون مواجهة فكر أبو زيد فكرية، لا قضائية. والحق أن القضاء لا يستطيع أن يرفض نظر قضية هي من صميم عمله؛ والمستشار صميده لم يطلب من القضاء مواجهة فكر أبو زيد، بل طلب التفريق بينه وبين زوجته. وفضلاً عن هذا، نجد المحكمة الموقرة قد تصدت لفكر أبو زيد بالنقض العلمي؛ فكلام الأستاذ المحامي خطأ. وهذا يشجع أبو زيد على العناد والإصرار؛ ولكن هذا كله يهون أمام صمت الأزهر المريب!

وبعد صدور حيثيات الحكم، ماذا يريد أبو زيد من الأمة المسلمة؟ أيريد أن تتبع كفرياتة، وتقبلها، وترفض حكم المحكمة الموضوعي العادل المنصف؟! ماذا يريد من الأمة المسلمة بهذا البيان؟ أيريدها أن تصدق أنه وهب حياته للدفاع عن الإسلام؟! أيريدها أن تقول آمين حين يكذب القرآن الكريم؟! أيريدها أن تتبرأ من شريعته وعقيدتها اتباعاً للمجتهد العصري العظيم الإمام أبي زيد؟! إننا نتمنى من صميم قلوبنا أن نقرأ بياناً آخر يعلن توبته فيه، إن كان حقاً يريد للأمة المسلمة أن تصفى إليه.

الضمير الزائف أو (المجلس الأعلى للثقافة):

انفجر العلمانيون في ثورة عارمة من الغضب - كما ذكرنا من قبل - في دائرة الحكومة، وفي الإعلام؛ فأصدر ما يسمى "المجلس الأعلى للثقافة" الذي شكله الوزير الفنان فاروق حسنى، من أعضاء جلّهم على شاكلته، أصدر بياناً يزعم فيه أنه: "هيئة تعبر عن ضمير الأمة بكافة طوائفها!" و"يعبر" عن عميق قلقه لما بدا مؤخراً من الالتجاء للقضاء كوسيلة للتدخل في حرية التعبير في ميادين الفكر والإبداع والبحث

العلمى والجامعى، ويرى فى هذا خطراً ماثلاً يهدد مستقبل هذه الأمة فى لحظة مصيرية من تاريخها".

وهذه المزاعم باطلة وفجة. فالمستشار صميذة لم يلجأ للتدخل فى حرية التعبير أو لمنع نشر كتب الدكتور أبى زيد، بل لجأ لمحكمة أحوال شخصية لوقف العلاقة الزوجية بينه وبين زوجته بعد أن انهيار ركن من أخطر أركان مشروعيتها، بارتداد الزوج.

وهذا المجلس "الأعلى" الذى يتظاهر هنا بالغيرة على حرية التعبير انتابته من قبل حالة صمم، فلم ينطق بكلمة احتجاج واحدة على القانون اللقيط الموصوم برقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والذى يقنن لوأد حرية التعبير وإخراص مصر كلها! ثم إن الذى يهدد مستقبل الأمة المصرية بحق هو هذا المجلس وأمثاله من أولئك الذين يسخرهم النظام العلمانى فى خدمته، للترويج للفكر المادى، ومحاربة الفكر الإسلامى. فيصمتون وينطقون بإشارة من بنان سيدهم. هؤلاء هم آخر من يحل لهم الحديث عن حرية التعبير وعن مستقبل الأمة المصرية المسلمة. ووقفهم إلى جانب الدكتور أبو زيد بقيادة الفنان فاروق حسنى، ومعه الدكتور جابر عصفور - كاتب تقرير قسم اللغة العربية إياه! - يسئ إليه ويثبت عليه تهمة مناهضة الإسلام، وهى ثابتة يقيناً بحكم المحكمة. ولو كان هذا المجلس "الأعلى" ساهراً بحق على مصالح مصر، معبراً بحق عن ضميرها، لاحتج على رئيسه ومكونه يوم أن سمح لراقصة بأن تعلقو نصيباً على المسرح يمثل الكعبة المشرفة لكى تهز أردافها عليه! ولو كان يعبر عن ضمير الأمة المسلمة بحق لنصح الدكتور أبو زيد بأن يحترم عقيدة الأمة؛ ولو كان يعبر بحق عن ضمير الأمة المسلمة لما سمح لرجل مثل الدكتور عصفور، صاحب التوجهات العلمانية المعادية للإسلام، بأن يركب فوق رأسه! ولو كان يعبر بحق عن ضمير مصر المسلمة لشكل لجنة علمية لفحص كلام الدكتور أبو زيد، وبيان الحق من الباطل فيه. ولو كان مجلساً للثقافة بحق لانتظر نشر حيثيات الحكم!

لكن المجلس "الأعلى" لم يفعل شيئاً من هذا كله، واكتفى بإصدار بيانه السالف الذكر بأسلوب اللجان والخلايا الثورية فى العهد الاشتراكي البائد والذين كانوا يخلطون بين العلم وبين التهريج السياسى، وبين الثقافة والدعاية، وبين الرأى الشجاع والنفاق الجبان!

الحوار القومى

وأصدر الحوار القومى - وهو عبارة عن صفحة أسبوعية فى الأهرام، يسيطر عليها بعض الشيوعيين، تحت قيادة لطفى الخولى- أصدر بياناً اتهم فيه القضاة (الذين أصدروا حكم التفريق) بالإرهاب والعمل مع الإرهابيين فى جيش واحد! وقال عن حكم المحكمة إنه: "حادث رهيب، جديد، لاغتيال العقل، وردع اجتهاده العلمى، بأسلحة التكفير وتشريع الضمير العقدى". قال الشيوعيون هذا الكلام يوم ٢١/٦/١٩٩٥ قبل صدور حيثيات الحكم! وختموه بنداء إلى مثقفى الوطن: "لانتصار للعقل والدفاع عن حياته وقيمه ضد من يحاولون اغتياله". ولم يحدث قط أن هوجم القضاة فى مصر بمثل هذه البذاءات الوضيعة. (وسوف نناقش مزاعمهم ومزاعم المجلس "الأعلى" وترهات غيرهم، حول الحريات، والدفاع عن حرية الفكر والإبداع، بعد أن نعرض لنماذج أخرى مما نشره حول القضية)، ولكن لا بد أن نقول كلمة فى تهجمهم الإجرامى على المحكمة وقضاتها.

إن اتهام القضاة بالإرهاب يمثل عدواناً صارخاً على الهيئة القضائية التى يقولون -عندما يصدر منها حكم يعجبهم- إنها قدس الأقداس! ولا شك أنهم يريدون إرهاب قضاة محكمة النقض، الأمل الأخير لهم لإسقاط حكم الاستئناف. وأرجو أن لا يمر هذا العدوان دون ردع. والهيئة التشريعية ونادى القضاة، يعرفون كيف يصونون كرامة القضاء ويحمون القضاة من هذا الإرهاب الشيوعى. وجريدة الأهرام شريك أصيل فى الجريمة. والشعب المسلم ينتظر انتفاضة القضاة للدفاع عن كرامتهم وحياتهم.

والشيوعيون الذين يستخفون وراء "الحوار القومى" يعلقون آمالهم على أن "الحسبة" الشرعية ليست قانونية فى مصر؛ و"الحسبة" تعنى أن على المسلم أن يدافع عن دينه ومجتمعه، وأن يتخذ مواقف إيجابية، ولا يقول: "أنا مالى!!" إزاء التهديدات التى يراها. هم يعلقون آمالهم على: "الأناماليزم" العلمانية السلبية التى تريد أن تحرم رجلاً مثل المستشار صميذة من أن يرفع دعوى كهذه التى رفعها ضد الدكتور أبو زيد. وقد بشرهم رفاقهم الحمر من المحامين بأنه لا حسبة فى القانون المصرى. ولسوف يعلمون أن رفاقهم قد خدعواهم. ومنذ اليوم الأول لصدور حكم

الاستئناف، لا كلام لهم فى "موضوع" الحكم، بل دار اللجاج كله حول "الحسبة"؛ وقد وجههم المستشار سعيد العشماوى، صنو أبو زيد، فى العلمانية ومعادات الإسلام (مع الإصرار أنه مسلم!) إلى الطعن فى وجود "الحسبة" فى القانون المصرى. ولقد أنساهم الشيطان أن نفى الحسبة عن القانون المصرى وصمة عار له، ونقص معيب فى كيانه، لأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع؛ ولا بد أن تكون الحسبة، قانونية تبعاً لذلك؛ وإذا ثبت إلغاء الحسبة، كما يشتهون، فإن على وزير الأوقاف أن يصحح معلوماته، ولا يردد أن الشريعة مطبقة فى مصر بنسبة ٩٩٪!

مقالات صحفية

وبالإضافة إلى بيان المجلس "الأعلى" و "الحوار القومى" تدفقت المقالات الصحفية أنهاراً. والخاصية العامة لها هى: العشوائية، والخطابية، والخلو من الانضباط العلمى وتناسى الحقائق، والتهمج المقذع على الدكتور شاهين والمستشار صميذة، وقضاة المحكمة التى أصدرت الحكم؛ كل ذلك قبل صدور حيثيات الحكم بأيام!

من ذلك ما كتبه الدكتور غالى شكرى، الكاتب اليسارى المعادى لكل ما يمت بصلة للإسلام؛ كتب فى الأهرام يوم ٢١/٦/١٩٩٥ يترحم على وكيل النيابة الذى برأ الدكتور طه حسين من تهمة إنكار آيات من القرآن الكريم وتكذيبها، وهى تلك التى تحدثت عن أبى الأنبياء سيدنا إبراهيم وولده إسماعيل عليهما السلام، إذ زعم طه حسين أنهما لم يذهبا إلى مكة، ولم يبنيا البيت! وفى أثناء المقال طعن غالى فى رجال الأزهر والمشايخ الذين يسميهم: "رجال الدين" والمتعصبين! ومعلوم للجميع أنه لا وجود لرجل الدين إلا عند غيرنا! والدكتور غالى يعرف هذا جيداً! والحقيقة أن جرائم أبوزيد تزيد على جريمة طه حسين عشرات المرات.

ومن خلال المقال يستغيث الدكتور غالى شكرى بأمريكا وأوروبا، ويقول إن حكم المحكمة ليس وبالأعلى أبى زيد كفر: "يجب أن تحميه الدنيا كلها من أى "صايغ" يحمل مسدساً فى الظلام". كأنه لا يثق فى القوى الرسمية، السامية وغير السامية، التى انضمت إلى أبى زيد؛ وكأنه يريد لها حرباً صليبية جديدة تشنها أمريكا وأوروبا على الإسلام والمسلمين. وهو يطعن فى الإسلام، بأسلوبه المراوغ، فيقول: "فمن هو الذى سيحمى الشعب المصرى إذا تحول: "الصايغ والمسوس والظلام"

إلى قانون؟" وهو يشير بلغة العلمانيين - إلى الشريعة الإسلامية، فالظلام هو الإسلام عندهم؛ والنور هو الفلسفة المادية الملحدة التي يروجون لها في مصر! وجسارة الدكتور غالى على الإسلام وعلى القضاء الإسلامى الشرعى، (لأن حكم الاستئناف تم على أساس الشريعة الإسلامية) تشير إلى مدى سطوة الزمر العلمانية وشعورها بالطمأنينة مهما اعتدت على مقدسات الأمة المسلمة. وبصفة عامة، أدان الدكتور غالى شكرى تقرير الدكتور شاهين إدانة شاملة، وكذلك حكم المحكمة - قبل صدور الحثيات- وقرّظ كلام أبو زيد وتقرير الدكتور عصفور بدون تحفظ! وهذا مرة أخرى هو التحيز الفج، ضد كل ما هو إسلامى، ومع كل ما هو مادى إلحادى. وهذا هو الموقف الوحيد الذى يستطيع الدكتور غالى شكرى، بخلفيته الدينية والماركسية، أن يقفه. ولقد فزع أشد الفزع من احترام المحكمة لشريعة الله؛ هو يحسبها ردة إلى الورا؛ وهى فى الحقيقة أعظم أمانى الشعب المصرى فى العصر الحديث، وفى المستقبل المنشود.

هلاً شققت عن قلبه؟

ومن النقاط التى تردت كثيراً فى دفاع العلمانيين عن رجلهم الزعم بأن حكم المحكمة تناول العقيدة، التى هى مسألة قلبية باطنية، وأنها بذلك خالفت سنة النبى ﷺ. وكلامهم كله زائف؛ هو هراء لا أصل له ولا معنى، ولكنهم يمشون، حتى بعد صدور الحثيات فى مضغه وتكراره، على السنة شيوخهم كما على السنة صبيانهم. وفى حسيانى أن هذا يشكل مأساة ثقافية؛ فلا علم، ولا منطق، ولا ثقافة، ولا أصل لهذه الفرية القبيحة.

ولقد جاء فى حثيات الحكم القضائى، فى مقدماته، قول المحكمة إن: "الردة" تكون بأن يرجع المسلم عن دين الإسلام، ظلماً وعلواً، بأن أجرى كلمة الكفر عامداً، صريحة على لسانه، أو فعل فعلاً قطعى الدلالة، أو قال قولاً قاطعاً فى جحود ما ثبت بالآيات القرآنية والحديث النبوى، وأجمع عليه المسلمون مثل أن يكون: "قد كفر بآية من آيات القرآن الكريم أو جحد ما ذكره الله تعالى فى القرآن الكريم من أخبار، أو كفر ببعض الرسل، أو لم يؤمن بالملائكة أو بالشياطين، أو رد الأحكام التشريعية التى أوردها الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم".

فلم تأخذ المحكمة المتهم بنيتة، ولا شقت عن صدره، بل نظرت فى كتبه ومقالاته، التى لم ينكرها، بل يصر عليها . أخذته المحكمة بأقواله المتعددة، لا بزلة لسان أو قلم : وقد أنكر فيها عقائد الإسلام وكذب القرآن الكريم وطعن فى صدق محمد ﷺ . فأين شق الصدر أبها المدلسون المفترون؟ أين محكمة تفتيش النوايا، يا شيوخ الضلال والخذاع؟ أتظنون أنها محكمة ثورة أو محكمة جلادين كمحاكمكم الشهيرة!؟

ولقد ألزمت المحكمة الموقرة نفسها بقاعدة عظيمة أبرزتها فى مقدمات حكمها فقالت: "لأن الإسلام ثابت يقيناً ولا يزول اليقين إلا بمثله، فلا يزول لا بالظن ولا بالشك؛ فيلزم أن يكون ما صدر من المدعى بردته مجتمعاً على أنه يخرج من الملة عند كافة علماء المسلمين وأئمتهم، مع اختلاف مذاهبهم الفقهية".

هذه هى القاعدة العظمى التى ألزمت المحكمة نفسها بها؛ إنها نظرت فيما صدر عن أبى زيد، ولم تفتش فى قلبه كما يشيع المغرضون المعتدون الظالمون، ولم تحم بردته على أساس ظن أو شك، بل على أسس يقينية. وإن المرء ليشعر بالفخر والاعتزاز بهذا القضاء الإسلامى المنصف المنزه عن الهوى والغرض.

أما هم، أما العلمانيون الكبار الذين يملكون ناصية صحفنا القومية، فيصفون هذا الحكم بأنه "تكفير المجتهد" كما جاء فى عنوان مقال سامى خشبة، فى الأهرام يوم ٢٣/٦/١٩٩٥، أى بعد صدور الحيثيات.

قضية الحريات

ولعل قضية الحريات هى أهم العناصر التى اشتملت عليها الكتابات والبيانات المؤيدة للدكتور أبى زيد و"اجتهاداته"! فيزعم الدكتور غالى شكرى أن المرحوم محمد نور وكيل النيابة الذى حقق مع الدكتور طه حسين، قد: "قرر قاعدة قانونية وليبرالية مهمة، وهى أن أفكار الكاتب لا يجوز أن تمس، وإلا عدنا إلى العصور المظلمة لمحاكم التفتيش. فالغوص فى الضمائر، جريمة وهمية، لا وجود لها إلا فى خيال الدكتور غالى شكرى؛ وليس لوكيل النيابة أن يقرر قواعد القانون؛ وليس فى الليبرالية البريطانية أو الفرنسية قاعدة تقول بهذا، إلا إذا كان المقصود هو الأفكار قبل التعبير عنها؛ فتلك الأفكار فى تلك المرحلة، لا صلة لأحد بها، ولا سلطان لأحد عليها، لأن أحداً لا يطلع

عليها غير صاحبها. أما إذا عبر عنها ونشرها، فإنها تخضع لقوانين البلاد، ويحاسب صاحبها عليها. هذا هو الواقع في كل بلاد العالم. إذ لكل مجتمع قيمه التي يصونها بالدستور والقانون والأخلاق؛ وما الدستور والقانون إلا قيود على الحرية، وهي قيود ارتضاها المجتمع واعتبرها من خلال مجالس نيابية أو استفتاءات شعبية حرة.

وهل يستطيع الدكتور غالى شكرى أن يدعو إلى قلب نظام الحكم فى الأهرام - مثلاً-؟! إنه يستطيع أن "يفكر" فى ذلك لكنه لا يستطيع أن يعبر عن تلك الفكرة. بل إن مقاله -الوهى الذى يفترض أنه دعا فيه إلى قلب نظام الحكم - لن ينشر فى الأهرام؛ ولن يسمح له بعده بالكتابة فى الأهرام! وفى كل البلدان الشيوعية، والدكتور غالى شيوعى قديم، تكاد القيود لا تسمح لأحد بأى قدر من حرية التعبير إلا لرئيس الحزب الشيوعى أو لأمينه العام الذى هو فى الوقت نفسه الحاكم الأوحد للبلاد. وحتى فى البلاد الليبرالية لا وجود لخرافة الدكتور غالى هذه، أعنى الحرية المطلقة. نعم لديهم حريات واسعة، لكنها ليست مطلقة. وهم هذه الأيام يخنقونها عن طريق وسائل التجسس الحديثة التى قضت على حرمة البيت وخصوصية الفرد؛ وحتى الهايد بارك، تتعرض الآن للتجسس والتصوير والتسجيل السرى لأغراض مخبراتية!

فالحرية على نقيض ما يزعم العلمانيون هى أساس الحياة الإسلامية كلها؛ والقرآن الكريم يعبر عن الحرية بمصطلح: "الرضا"؛ فالبيع والشراء، والعقود التجارية، والإيجارات، كلها لا تصح بحال إلا على أساس "الرضا" التام بين الأطراف. وكذلك الزواج بالرضا؛ والطلاق أيضاً بالرضا؛ فإذا أراد طرف ورفض الطرف الآخر كان على الطرف الذى يريد فسخ العقد الأول الرضائى مسؤوليات مالية يدفعها تعويضاً للطرف الآخر، وحتى إمامة الصلاة لا تجوز إلا برضا المصلين؛ وإمامة الأمة؛ أو الرئاسة السياسية مشروطة برضا الأمة.

ولقد تورط كاتب علمانى كبير هو الدكتور زكى نجيب محمود فى إنكار وجود الحرية فى الإسلام، لجهله بالمصطلح الإسلامى: "الرضائية" وبناء على مزاعمه، ردد عشرات من العلمانيين الفرية نفسها. وما نحن نشاهد سبلاً من البيانات والمقالات التى تصور حكم محكمة الاستئناف الشرعية على أنه ينسف الحريات، ويغتال العقل، ويعيدنا إلى محاكم التفتيش! كان العلمانيين أكثر تمسكاً بالحريات من

الإسلام! وهذا افتراء؛ وأبوزيد ليس بطلاً للحرية، ولا شاهين عدوا لها! ولكن العلمانيين يريدون حرية التهجم على الإسلام والترويج للفحشاء، وإحلال كل ما هو غربي محل كل ما هو إسلامي.

ومعظم هؤلاء الأذعياء كانوا جنوداً للحكم الشمولى الاستبدادى، وأنصاراً للشبوعية؛ ذلك العهد الذى حرم على الفلاح أن يبيع قطنه أو قمحه بحرية، بل وصل الأمر إلى تحريم صنع المراتب من القطن، إلا عن طريق الشركات الحكومية! وإلى بضع سنوات مضت كان نقل الفول السودانى من مركز إلى مركز محرماً على المزارعين! وهؤلاء الأذعياء الكاذبون كانوا يقفون ضد الحريات بكل ضروبها. ولا يزالون يمنعون المسلم من إصدار مجلة أو تكوين جمعية أو إنشاء حزب سياسى. ولا يزالون يمنعون نشر الردود على أقاويلهم الكاذبة ضد الإسلام والمسلمين. وأنا شخصياً لى تجارب عديدة مع الأهرام والأخبار والمصور؛ وما قصة رفض "أكتوبر" نشر رد مشايخ الأزهر على أكاذيب فرج فودة ببعيد.

مجتهد أم مقلد

فى خضم الثورة العلمانية الأولى ضد الدكتور شاهين والثانية ضد حكم المحكمة، وصف الدكتور أبوزيد بأنه مجتهد، ومفكر، ومبدع؛ فما الصواب فى هذه الأوصاف؟

إن الدكتور أبوزيد يقرر أن كتاباته كلها تنطلق من اعتقاده أن النصوص الدينية، من قرآن وسنة، نصوص إنسانية، لغة وثقافة؛ ومن أن: "الواقع هو الأصل ولا سبيل إلى إهداره. ومن الواقع تكون النص (أى القرآن والسنة). ومن لغته ومادته صيغت منهاجه. فالواقع أولاً، والواقع ثانياً، والواقع أخيراً". (١)

ومعنى هذا الكلام، وبدون مناورة وخداع أو لف ودوران أن النبى ﷺ هو الذى ألف القرآن؛ وأن مضامين القرآن هى مضامين ثقافة أهل الحجاز فى ذلك العصر. لأن الواقع هو مصدر الفكر والثقافة واللغة؛ وكل مؤلف أو كاتب إنما هو معبر عن ثقافة مجتمعه، بلغة مجتمعه، فلا وحي ولا تنزيل ولا جبريل؛ وإنما واقع الحياة العربية، هو الذى أوحى

(١) انظر كتابه: نقد الخطاب، ص ٩٩.

إلى محمد نصوص القرآن والسنة، بحيث إذا تجاوزهما، لم يعد لهما اعتبار؛ إنه تطور الواقع والحياة!

هذا جوهر كلام أبو زيد. وهو ينكر فيه النبوة، ويكذب النبي ﷺ ويدعو إلى نبذ الإسلام كله عقيدة وشريعة، مسايرة لتطويع الواقع. فهل هو مجتهد في هذا؟ هل هو مبدع لهذا الهراء؟! أم مجرد مقلد يردد أقاويل غيره دون تعديل أو تعديل؟

إن كل دارس لتاريخ الفلسفة يعرف أن "ماركس" هو الذى قال بهذا (أعنى أن الفكر من نتاج المادة؛ بل كل شيء عقلى أو روحى أو فنى، أو دينى هو من إنتاج المادة). والدين، والألوهية، من إنتاج الإنسان الذى هو من إنتاج المادة. وكان بهذه الأفكار يعبر عن فلسفته المادية الملحدة، فى مواجهة فلسفة "هيجل" التى قررت أن الروح هى التى خلقت المادة وطورتها.

ولكن أبا زيد لم ينقل عن "ماركس"، بل عن الدكتور زكى نجيب محمود الذى نقل فكرة "ماركس"، وحاول تطبيقها على الإسلام والثقافة العربية. قال الدكتور زكى نجيب محمود إن واقع العرب واقع صحراوى. ولذلك كانت لغتهم، ودينهم -أى الإسلام- وثقافتهم بكل عناصرها صحراوية. (وهذا ما سبق أن فصلنا فيه القول فى الدراسة الأولى فى هذا الكتاب).

بل إن لغات المنطقة العربية كلها، وأديانها كلها، صحراوية^(١)، وكان تعبير الدكتور زكى نجيب محمود أشد فجوراً من تعبير تلميذه أبو زيد، إذ قال بالنص: "معطياتنا الحسية هى الأولى والآخر والظاهر والباطن!"^(٢) فهو يصف الواقع الحسى المادى بوصف القرآن لله تعالى!! فالمعطيات الحسية، المادية، هى إله زكى نجيب محمود! وهذه هى ترجمته العربية لكلام "ماركس"، ثم جاء تلاميذ كثيرون من بعده، منهم أبو زيد، ليترجموا عبارته بأساليب مختلفة، منكبين أستاذه وأستاذية أستاذه من الخواجات!

(١) زكى نجيب محمود، عربى بين ثقافتين : ص ٤٤، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٦٧.

(٢) انظر كتابه، قشور ولباب، ص ٢٩٤.

هذه الفكرة المركزية المادية، الملحدة التي أصلها "ماركس"، وربما بعض علماء الاجتماع، نقلها الدكتور زكي نجيب محمود، ثم تلاميذه. فلا اجتهاد إذن ولا ابتكار، ولا إبداع، بل تقليد أعمى، عاجز، للفلسفة الأوربية المادية الملحدة. ولكن الدكتور زكي نجيب محمود لم يدع قط أنه فيلسوف أصيل، وكان يردد أنه وزملاؤه تلاميذ مقلدون لأساتذة أوربيين، على عكس الدعاوى الفارغة التي يردها أبو زيد والعلمانيون الذين يعتقدون الخط المادى نفسه كإبراً عن كابر. وتطبيقاً للفكرة الأوربية، زعم أبو زيد أن وصف الله تعالى بأنه "الملك" وأن له جنداً، وعرشاً، كما جاء فى آيات القرآن الكريم، هو من إملاء البيئة الحجازية والعربية؛ ونص كلامه يقول: "ولعل الصور التي تطرحها النصوص (يعنى نصوص القرآن الكريم، ونصوص السنة النبوية) كانت تنطلق من التصورات الثقافية للجماعة فى تلك المرحلة؛ ومن الطبيعى أن يكون الأمر كذلك (١). وأقول من الطبيعى طبقاً لمادية "ماركس" و"ماركوز" صاحب نظرية سوسولوجية المعرفة، لا طبقاً لعقيدتنا الإسلامية التي تقرر أن القرآن تنزيل من عند الله تعالى، كى يصحح الخطأ فى المعتقدات والشرائع والأخلاقيات، التي احتوتها ثقافة العرب الجاهليين.

ومن اجتهادات الإمام أبى زيد رفض العبودية والطاعة لله. فهل هو فى هذه "السوأة" مبدع؟ ليس بمبدع! وإمامه الدكتور زكى نجيب محمود مثله؛ وما هو إلا صدى يردد العبارات نفسها تقريباً، بوضوح أقل، والتواء أكثر!

قال الإمام المجتهد نصر أبو زيد إنه يرفض عقيدة المسلمين السائدة: "حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذى لا يتوقع منه سوى الإذعان". أما أستاذه الدكتور زكى نجيب محمود فقد رفض مبدأ عبودية العباد لله، ووجوب طاعته فقال: "إنى أنظر فأرى سلسلة الخصائص التي يراد لها أن تقتلع جذورها من تربتنا الثقافية. وأولى هذه الحلقات، وأعمقها جذوراً، وأكثرها فروعاً،

(١) نصر أبوزيد؛ نقد الخطاب؛ ص ٩٨، ٩٩.

هى نظرة العربى إلى العلاقة بين الأرض والسماء . ونظرة العربى فى صميمها هى أن السماء قد أمرت وعلى الأرض أن تطيع، وأن الخالق قد خط وخطط وعلى المخلوق أن يقنع بالقسمة والنصيب " (١) هل ثمة فرق بين الأستاذ والتلميذ؟ إن كليهما مبطل، وجاحد؛ لكن تعبير التلميذ قمىء، وتعبير الأستاذ رشيق! وكلاهما يردد مقولة إبليس، ويحاول انتزاع وظيفته من يده، ووظيفة التحريض على معصية الخالق - جل جلاله -، والتمرد على دينه!

ولن أثقل عليك أيها القارئ بالكثير من هذه المقارنات بين الإمام المجتهد أبى زيد، وأساتذته؛ وستكون الفلسفة النسبية هى آخرها .

● أبو زيد يعبر عن الفلسفة النسبية، ويحاول تطبيقها على القرآن الكريم فيقول: "وليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة فى النصوص (يعنى نصوص الآيات القرآنية)، بل لكل قراءة بالمعنى التاريخى الاجتماعى جوهرها الذى تكشف عنه"، ومعنى كلامه هنا أن مرور الزمان، وتغير المجتمعات لابد أن يغير فهمنا للنصوص؛ أى لابد أن نتجاوزها، ونهجر نصها الحرفى، امثالاً للتطورات المتلاحقة؛ وأن نحل محلها المفاهيم العصرية المتجددة .

وهذه سفسطة جاهلة . لأن العقائد والشرائع والأخلاقيات القرآنية خالدة، مطلقة ثابتة، لا تتغير، مثلها مثل الحقائق الرياضية . وحتى فى الفكر البشرى نفسه، هناك بعض هذه الثوابت المطلقة، وأقرب مثال لذلك مبدأ العدل . والفلسفة الأوربية المعاصرة والحديثة تؤكد ذلك . وأما التغيير فينتاب معرفتنا لتلك الثوابت . أما الوسائل فهى متغيرة؛ ولا اعتراض لأحد على ذلك . وهذه نبذة مقتضبة جداً عن الثابت والمتغير فى الفكر .

وأبو زيد هنا ناقل سئى، ملتبس الذهن؛ بعكس أساتذته الكبار فى الخارج والداخل . ومرة أخرى نفتبس بعض كلام الدكتور زكى نجيب محمود فى النسبية؛

(١) زكى نجيب محمود؛ تجديد الفكر العربى؛ ص ٢٩٤ ط ٥ / ١٩٨٧ .

فعنده لا شيء ثابت ثباتاً مطلقاً؛ لكن التغيير سريع في أشياء بطيء في أخرى: "لأن الثبات المطلق لا يتحقق إلا لمن هو فوق الزمان وتقلباته وقبوده، سبحانه وتعالى". (١) ونضيف نحن هنا، وشريعته سبحانه، لأنها من كلامه.

وأما إصرار العلمانيين على النسبية فلأنها المبدأ الذي ييسر لهم نبذ الإسلام؛ فهي تقول إن كل شيء يتغير بتغير الزمان والمكان. وعلى ذلك يجب تغيير عقيدتنا وشريعتنا، وذلك بإحلال الفلسفة المادية محل العقيدة، والقوانين الوضعية محل الشريعة!

● وبعد، فهذه هي قضية نصر أبو زيد من الترقية إلى التفريق، دون لف أو دوران، قضية أستاذ كتب ونشر أنه يكذب الله تعالى ورسوله ﷺ، وينكر عقائد الإسلام وشرائعه؛ ثم استغل وظيفته ليدرس كفرياته تلك لأولادنا. وحين عرضت على القضاء الشرعي قضى برده، ومن ثم بالتفريق بينه وبين زوجته. وعندئذ قامت قيامة العلمانيين، في هجمة ضارية على القضاة، وعلى الحسبة الشرعية وعلى الإسلام والإسلاميين؛ وقد خلطوا كل شيء بكل شيء لتضليل الأمة، وتبرئة صاحبهم من حكم الردة، وحكم التفريق المبني عليه. وقد ذهب كل ذلك هباءً بإذن الله، وبقي الحكم القضائي الموضوعي العادل. وإذا أراد الله تعالى بأبي زيد خيراً فإنه سيبرأ من كفرياته، ولا يجدى نفعاً نطقه بالشهادتين دون ذلك التبرؤ. فإذا عاند وكابر، فليبحث لنفسه عن نظام للزواج غير نظام الإسلام، يقره - مع رده - على إبقاء زوجته في عصمته. وعلى الرغم من كل شيء، نحن ندعو الله أن يعينه على شياطين الإنس، ويعيده إلى مظلة الإيمان، وساعتها سوف نصفق له طويلاً، تقديراً لشجاعة الاعتراف بالخطأ.

* * *

(١) زكي نجيب محمود؛ حصاد السنين؛ ص ٣٤٤.

obeikandi.com

المفترون على الله تعالى تلامذة ماركس العرب !

فكرة مرضية متسلطة

إن العداء بين الإيمان والإلحاد بدهية لا يمارى فيها أحد، والعداء بين المادية الماركسية وبين دين التوحيد هو الشيء الطبيعي الوحيد الممكن، لكن ثمة ظروفاً تجعل العداء للإسلام فكرة مرضية متسلطة لدى معظم الشيوعيين المصريين. وفي حسابنا أن التقهقر الشامل، والانسحاب غير المنتظم، الذى تعاني منه الشيوعية الدولية، لا بد أن يأتى على رأس القائمة. وإلى جانب هذا السبب "الخارجى" هناك سبب آخر "داخلى" يتمثل فى الصحوة الإسلامية، والظواهر "المقلقة" التى تنطوى عليها!! فالشيوعيون المصريون "يختنقون" فى الداخل، ولا يجدون المدد من الخارج. إنهم ينزفون شعبياً وجماهيرياً لصالح التيار الإسلامى، و"الأخبار الحزينة" تتوالى يوماً عن ثورات الشعوب المسلمة ضد الشيوعية. وزعماء الشيوعية يتخلصون من قبضة ماركس وقوالب لينين، ولا يكادون يرون علاجاً فى غير الرأسمالية - العدو القديم اللدود!!

الشيوعيون المصريون يقفون مع أية هيئة أو دولة أو شخص أو أى شىء كائناً ما كان، يعمل ضد الإسلام ويحاربه، أو يظن أنه يفعل، أو أنه يحتمل أن يفعل!!

كان ماركس يدرك بوضوح أن ماديته الملحدة سوف تواجه أعتى مقارمة من الأديان، لذلك استعان بالمذاهب الإلحادية الأوربية، وخصوصاً نظريات "دارون" و"فرويد"، و"دوركايم" و"ليفى بريل" و"هيجل" لتشويه الدين والتشكيك فيه، ووصفه بأنه أفيون الشعوب الذى يخدرها كى تستسلم لجور الرأسمالية والحكام الظلمة.

وتلقت العقول المقلدة فى شرقنا العربى المنكوب اكدوبة "ماركس"، وراحت
تسعى جاهدة لوصم الإسلام بها!!

الإسلام ضد العدل !

فالدكتور زكى نجيب محمود يزعم أن الإسلام هو سند الظلم والاستبداد! لماذا؟
لأنه أقر المعجزة للأنبياء . والمعجزة -عنده- انتهاك لقوانين الطبيعة . وفى موازاة ذلك
يتحتم -عنده- أن ينشأ عندنا نظام اجتماعى يعطى للحاكم الفرد المستبد حق انتهاك
الدستور والقانون . ونحن إذا أردنا الخلاص من الحكام الظلمة المستبدين كان لابد أن
نقتلع تلك العقيدة القرآنية التى تؤكد وقوع المعجزات، وأن ننكر كل الآيات القرآنية
التي تتحدث عنها . فهذه هى فكرة ماركس كما فلسفها عقل الدكتور زكى نجيب
محمود !

ويردد الدكتور فؤاد زكريا مقولة ماركس نفسها، لكنه يبنينا على أساس آخر.
فهو يرى أن جوهر الإيمان الطاعة . ويرى أن الطاعة هى "أسوأ علاقة يمكن أن تربط
محكوماً بحاكم" -هكذا دون تمييز بين طاعة الله، وطاعة رسوله، وبين الطاعة لغير الله
ورسوله! والمهم عند الدكتور فؤاد ليس العلم، ولا أصول البحث والمناظرة، وإنما تشويه
المبادئ الإسلامية وتشكيك الناس فى صحتها . وخلاصة ما يبتغيه هو ترسيخ الاعتقاد
الخاطئ بأن العلاقة المختلفة بين الحكام والمحكومين فى هذا البلد سببها الإيمان بالله
وبرسوله .

فهذه مقولة ماركس مرة أخرى يشرحها الأستاذ فى الفلسفة ويحور فيها قليلاً
أو كثيراً بحسب الظروف . وتنحدر الفكرة من جيل إلى جيل ومن كاتب إلى آخر دون
توقف . فطلع علينا الأستاذ محمود أمين العالم بصيغة جديدة لها، فزعم أن التيار
الإسلامى فى مصر يمالى السلطة . ولما واجهناه بالحقائق لاذ بالصمت !

وانتهز أحدهم -ذات يوم- توزيع الجوائز على حفاظ القرآن الكريم، لكى يفسر
الأمر لنا برده إلى تأييد آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ للحكام الفجرة: ﴿كَبُرَتْ
كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ - واستشهد كاتب شيوعى فاجر -

بشطر آية قرآنية بترها بترأ، وبحديث نبوي لم يروه كاملاً. وأشار إلى كتاب من كتب الحديث، وحدد مكان الحديث المبتور منه، يريد بذلك أن يوهم القارئ أنه باحث موضوعي، وأنه كاتب موثق، وأنه لا يتجنى على القرآن أو على السنة، وإنما يعتمد على المراجع والمصادر الإسلامية المعتبرة!!

ولسوف أبين للقارئ هنا أن هذا يعد قمة الغش العلمى والتدليس الصحفى! ونبدأ - أولاً - بالآية العظمى التى سلخ منها شطراً، وأغفل سائرهما، فضلاً عن نزعها عن سياقها القرآنى الذى يبرز عظمتها ويكشف عن معانيها الجليلة فى تدعيم العدل - على نقيض مبتغاه كله - وتقييد الحكام بدستور الإسلام، أعنى القرآن، وبسنة نبيه، والاحتكام إليهما عند النزاع بين الحاكمين والمحكومين. يقول جل شأنه:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء: ٥٨-٥٩).

فى هاتين الآيتين كما نرى، يأمر الله تعالى الحكام بالتزام العدل. ويأمر المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين بطاعة الله ورسوله. وهى تعنى طاعة القرآن و السنة كما نعلم جميعاً. وكذلك يأمر القرآن المحكومين بطاعة أولى الأمر من المسلمين، بصرف النظر عن الخلاف المشهور فى فهم عبارة: ﴿أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وهل هم الحكام والأمرء، أو العلماء. وقد قرر الرسول ﷺ والمسلمون من بعده، وبالإجماع، أنه: "لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق"، كما جاء فى الحديث الصحيح المشهور. فسواء جاء الأمر من حاكم أو من عالم، لا طاعة لأحد فى معصية الله ورسوله، ومن حق المسلم أن ينازع فى أى أمر يصدر إليه، يشعر أنه لا يتفق مع ما جاء فى كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وعندئذ يكون المرجع والحكم هو السنة النبوية الشريفة. قال تعالى فى سورة النساء نفسها: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٠٤﴾ ثم تمضى الآيات التاليات فى توكيد العدالة الإلهية، ونزع مستند الحكم من أيدي الطواغيت، وتندد بالمنافقين - أسلاف الشيوعيين المعاصرين- الذين كانوا يفضلون الاحتكام إلى غير الله ورسوله، صدأ عن سبيل الله، كما يفعل أخلافهم اليوم!

بتر الكاتب الماركسى المتعصب شطر الآية الكريمة، وانتزعها من سياقها، لكى يتيسر له إخفاء الصورة القرآنية الرائعة التى تحدد قسّمات نظام الحكم الإسلامى العادل، القائم على مبادئ الدستور الإسلامى الخالد، ونتيجة لذلك يشكك القارئ فى عدالة الإسلام وفى حرصه على القضاء التام على الاستبداد والظلم وكل المظاهر الطاغوتية، ويبذر فى نفسه الظن بأن كتاب الله يؤيد السلطة الحاكمة المستبدة، الظالمة، الفاجرة، وفى مقابل ذلك تغدق تلك السلطة الأموال على حفاظ هذا الكتاب من أبناء المسلمين!!

أفتكون هناك جريمة أخلاقية وعلمية ودينية أقبح من هذه !!؟

القصور فى الاستشهاد:

ندع الجواب للقارئ، ونثنى بالحديث الشريف الذى يريد الكاتب أن يتخذه سنداً لزعمه بأن الرسول ﷺ كان مع المستكبرين ضد المستضعفين، أو مع أولى الأمر الفجرة ضد "البروليتاريا"!

ويعلم أى دارس مبتدئ للإسلام أن الاستشهاد بالحديث النبوى فى الجدليات، (وغير الجدليات) يتطلب تخريج الحديث، لا مجرد تحديد موضعه من أحد مصادر السنة، ربما باستثناء "المتفق عليه" من الحديث. فضلاً عن هذا فإن من الضرورى لتقرير حكم الإسلام فى مسألة ما الاستئناس بكل النصوص، أو معظم النصوص، التى تحكم فيها. والكاتب الشيوعى المدعى للموضوعية والعلمية زوراً وبهتاناً، لم يخرج الحديث، وأغفل عن عمد النصوص القرآنية والحديثية العديدة التى تحدد حكم الإسلام فى طاعة أولى الأمر، وهذه النصوص فى متناول اليد، ومعظمها موجود مع تفسير الآيات السابقة من سورة النساء! فعل ذلك كله عن عمد وسبق إصرار لكى يبلغ هدفه الإجرامى الخبيث!

لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق:

ولقد حفظت لنا مصادر السُّنة خبيراً يشرح لنا، من خلال التطبيق، حقيقة حكم الإسلام في طاعة أولى الأمر. فقد أمر رسول الله ﷺ "عبد الله بن حذافة" على سرية من سراياه. وكانت في "ابن حذافة" دعاية، فأمر بإشعال نار، وإلقاء أنفسهم فيها، وقال لهم: "ألم يأمركم رسول الله ﷺ بطاعتى؟! وعلى الرغم من أنه كان قائداً عسكرياً لهم، فإنهم رفضوا طاعته. ولما علم النبي ﷺ بالأمر قال قولته الباقية: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق." (قال القرطبي: هذا حديث صحيح الإسناد، مشهور) وصارت مبدأً حاكماً، وقاعدة دستورية في حياة المسلمين، يعرفها خاصتهم وعامتهم على السواء، باستثناء أولئك الذين أعمى الله بصائرهم من الكتاب الشيعويين الحاقدين على رسول الإسلام العظيم ﷺ. وفي حديث آخر رواه ابن مسعود، وأخرجه مسلم وأحمد وغيرهما، أنه عليه السلام قال: "ليس (يا ابن أم عبد) طاعة لمن عصى الله" - قالها ثلاث مرات!

ومرة أخرى نتساءل: أف تكون هناك جريمة أخلاقية وعلمية أبشع من هذه؟!!

وندع الجواب للقارئ أيضاً، كما فعلنا من قبل، لكى نشير في عجالة إلى آثار القرآن الكريم والسُّنة المطهرة في مقاومة الظلمة والفجرة والمستبدين في حياة الأمة المسلمة، في الماضي والحاضر. ونحن لن نستشهد بعهد الراشدين، لأن الكل يعرفه أحسن معرفة، إلا هذه الطغمة المنحرفة!

الإسلام محرر الأمة:

ونسأل الناس أجمعين: ما القوة الدافعة المحركة التي أشعلت نيران الثورة ضد الغزاة الفرنسيين في القاهرة في نهاية القرن الثامن عشر؟ أليس هو الإسلام؟ وما المصدر الأساسي للطاقة التي حركت الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر؟ أليس هو الإسلام؟ وما القوة التي واجهت جيروت العدوان الشيوعي على أفغانستان؟ أليس هو الإسلام؟ من ذا الذى قاتل في فلسطين ولا يزال يقاتل ضد طلائع الاستعمار الأوربي

والأمريكي من الصهاينة؟ أليس هو الإسلام؟ وما القوة المحركة للجماهير المصرية في وقتها الشجاعة في وجه الطواغيت من حكام يوليو؟ أليس هو الإسلام؟ وفي ليبيا، والجزائر، والمغرب، والسودان، وباكستان، وإيران، كان هو الإسلام الذي قاوم الاستبداد والظلم، وانتصر للمستضعفين وخذل المستكبرين، لا الشيوعية، ولا الرأسمالية، ولا المادية الإلحادية، ولا العلمانية اللادينية المنافة الجبانة؟!!

● تلك حقائق يدركها المتجردون من الهوى، والحقد، والتعصب المقنوت. أما أولئك الموتورون الذين تسلطت على عقولهم لومة المقت للإسلام وكره كتابه ورسوله، فلا أمل لهم في شيء سوى الافتراء. فالإسلام قد استيقظ وهو يتعافى يوماً بعد يوم ويطرد عن أمته جرائم الشيوعية والرأسمالية المادية الملحدة. والستار الحديدي يتهتك ويكشف عن مسرحية جديدة، حزينة، المجرم الشرير فيها "لينين" و"ستالين"، والفاجر فيها "ماركس" و"انجلز" و"ماو"!! وصدق الله العظيم القائل:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾

* * *

فوضى المرجعية

فى حسبانى أن الاضطراب الشديد الذى نشأ بين مفاهيم التجديد التى وصفنا طرفاً منها فيما سبق، مسئول إلى حد ما عن فوضى المرجعية التى نريد أن نصفها الآن، فقد حاول كل فريق أن ينتصر لرأيه، وأن يسانده ويعضده بأقصى ما يطيق. ولأن شعوبنا العربية مسلمة فى أغلبيتها الساحقة، ولا تقتنع بآراء أمثال فرويد أو دارون أو هيدجر، اضطر الفرقاء جميعاً من أنصار الإحياء والإحلال إلى اللجوء إلى التراث الإسلامى، حتى إن بعض الملاحدة من الماديين أخذ يستشهد بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية؛ وقد انتهى الأمر إلى فوضى شاملة، وراح كثير من الكتاب يخطف خطأً من أقوال الصحابة رضي الله عنهم أو يستند إلى شرع من قبلنا، وإلى ماثورات ومرويات كثيرة عن سيدنا موسى - عليه السلام - ولم يتورع كبار الكتاب عن الاستشهاد بأقوال مرسله، منسوبة إلى مجاهيل أحياناً، وحتى الأطفال صاروا مراجع معتمدة فى تقرير أخطر الآراء! وعبثت أقلام كثيرة، وكبيرة، بأصول القياس فى محاولات مستميتة لإخضاع الإسلام للتوجهات السائدة فى مجالات الاقتصاد والسياسة، وكان للكتاب اليساريين ولع عنيف بأبي ذر الغفارى رضي الله عنه. ولم ينح الإسلاميون - بما فيهم المتخصصون فى العلوم الإسلامية- من هذا المرض الوبيل، وشهدت الساحة الثقافية انتهاكات كثيرة لأبسط أصول القياس، على أيدي كبار الفقهاء!

وإذا نحن عدنا إلى علم أصول الفقه، علمنا أن أقوال الصحابة وأفعالهم ليست حجة مستقلة. إنها من الأصول الموهومة. وفى هذا يقول الإمام الغزالي رحمه الله: "إن من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجة فى قوله".

ويقول أيضاً: "وقد اتفق الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر أبوبكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا- فى مسائل الاجتهاد - على كل

مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه، فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه، ثلاثة أدلة قاطعة. " (١) يعنى: على أن أقوالهم وأفعالهم ليست حجة.

الشيوعيون "الأبوذرية" !

لكن فى خضم الفوضى المرجعية، ضُرب عرض الحائط بهذه الأصول، وتمادى اليساريون وغيرهم فى انتهاكها، وقد كلفوا - كما ذكرنا تَوَّأ - بآراء أبى ذر، وموقفه المخالف لمعاوية بن أبى سفيان والى الشام، ولعثمان بن عفان، الخليفة الثالث رضي الله عنه، ومرد ذلك إلى توهمهم إمكان تصويره للناس كشائر ماركسى لينينى، وزعيم للكادحين فى دمشق، وتبعاً لذلك يثبت لهم وللناس أن الإسلام شبيه بالشيوعية أو هو الشيوعية، وقد نجحوا فى تسريب هذه الأفكار إلى أحد مناهج وزارة التربية والتعليم المصرية، من خلال كتاب كامل عن أبى ذر الغفارى، محامى الفقراء، وفيما يلي مختصر لبعض ما جاء فيه من آراء.

قال المؤلف: "كان كل من أبى بكر وعمر زاهداً فى الدنيا راغباً عن متع الحياة، وكان الناس متساوين فى الحياة، ليس فيهم غنى أو فقير أو صغير أو كبير." وهذه المقدمة زائفة، وأحسب أن زيفها لا يحتاج إلى برهان، والهدف منها بين، وهو تصوير الحياة فى عهد الشيخين كأنها شيوعية.

ثم جاء عهد عثمان، وانقسمت الأمة إلى فقراء وأغنياء: "وبلغ تأثير أبى ذر فى الفقراء مبلغاً عميقاً حتى ثاروا وهاجوا، وبدءوا يعلنون سخطهم على الأغنياء الذين لا ينفقون أموالهم على أعمال الخير." وكلام كثير من هذا القبيل تناثر فى فصول الكتاب، وللغرض ذاته.

خطأ أبى ذر:

وأخبار أبى ذر وخلافه مع معاوية، ولقاؤه مع عثمان لا تذكر شيئاً من هذه

(١) الإمام أبو حامد الغزالي؛ المستصفى؛ ص ٢٤٣.

المزاعم . ثم إن حقوق الفقراء تستند إلى القرآن الكريم والسنة المطهرة وما فيهما من سياج صلبة عديدة من التشريعات والتدابير والنظم . وإذا كان لأى رأى لأى صحابى ، أى قيمة فسبب ذلك تعبيره عن مبدأ ما فى المرجعين الأساسيين للفكر الإسلامى ، وأى رأى يشذ عنهما لابد أن يُلفظ لفظ النواة . وهذا هو ما حدث لرأى أبى ذر القائل إنه لا ينبغي للأغنياء أن يقتنوا مالا ، إذ رد عليه عثمان قائلاً : " يا أبا ذر ، على أن أقتضى ما على ، وأخذ ما على الرعية (من الزكاة الواجبة) ، ولا أجبرهم على الزهد ، وأن أدعوهم إلى الاجتهاد والاقتصاد . " (١) ، وقد خطأ الصحابة والتابعون رأى أبى ذر ، لأنه لا سند له فى القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أو الإجماع . ومعلوم أن : " فى المال حقاً سوى الزكاة . " وذلك فى حالات الحرب والقحط والجذب ، لا فى أيام السلم والوفرة . وفيما يتعلق بالافتناء ، لا يمكن قبول رأى أبى ذر بحال ، فهو يضاد النصوص التى تبيح ذلك كما يناقض البدهيّات العقلية والاقتصادية ، وأبوذر نفسه قبل عطاء عثمان ، وكان قوامه (٢٥) رأساً من الغنم ، ومثلها من الإبل ، وغلاماً وأمة فضلاً عن نصيبه اليومي من ذبيحة المسلمين .

فوضى المرجعية عند الإسلاميين :

وقد ابتلى كثير من الإسلاميين بفوضى المرجعية أيضاً ، فالبعض أراد أن يتفلسف من الأصول الإسلامية حين وجدها تحول دون الفتوى بما يوافق التيارات السائدة ، وظهر ذلك جلياً فى الحوار الواسع الذى دار حول الفوائد المصرفية فى الصحف المصرية ، فى عامى ١٩٩٨-١٩٩٩م ، وإلى جانب هؤلاء وجدنا محاولات عديدة للاستناد إلى شرع من قبلنا دون اعتبار لشرعنا نحن الإسلامى ! ومن الطرائف أن أحد الصحفيين أفتى بحرمة كل نقد يوجه إلى الحكام فى مقالات صحفية استناداً إلى قول الله تعالى لسيدنا موسى : ﴿ اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴾ (طه : ٢٤) فقد فهم أن هذه شريعة موسوية ، وأن المسلمين ملزمون بها ، وأنها تفرض على كل ناصح أو ناقد أن يذهب إلى

(١) تاريخ الطبرى ؛ ج٤ ص ٢٨٣-٢٨٤ .

مقر الحاكم وأن ينصحه أو يعظه مباشرة، وأنه لا يجوز أن يفعل ذلك في رسالة أو مقال أو خطبة، ونسى الكاتب أن النبي ﷺ لم يذهب إلى كسرى، أو قيصر أو المقوقس، أو أى ملك من ملوك العرب، وأن الله تعالى لم يأمره بذلك، وما نهاه عن الكتابة أو الخطابة التى ينقد فيها الملوك أو الحكام، وقد أرسل ﷺ الرسائل إلى الملوك، ودعاهم إلى التوحيد، وحملهم مسؤولية الشعوب الضالة التى تقلدهم والتى يمكن أن تهتدى بتأثيرهم.

مثال طريف للفوضى :

ومن الطرائف أيضاً فتوى استاذ جامعى بتحريم أعمال الشركات العربية لاستخراج الثروات المعدنية، فى البلدان الإسلامية، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ (الكهف: ٨٢)، ففى رأى الأستاذ أن هذه الآية تقضى بترك تلك الكنوز إلى أن تبلغ تلك الشعوب رُشدتها وتستخرجها بنفسها، وحقيقة الآية - كما نرى - أنها لا تأمر بشيء ولا تنهى عن شيء، ولا تندب إلى شيء، لا بالنص، ولا بالدلالة، والشعوب المسلمة المتخلفة فى ميسس الحاجة إلى معادن بلادهم، ليبينوا المدارس والمستشفيات ويستصلحوا الأرض، وغير ذلك من الضروريات. وإذا لم تبادر الشركات العربية إلى ذلك، بادرت غيرها من الشركات الأجنبية. وفضلاً عن هذا ليس ثمة تماثل أو تشابه بين الأصل - أى الآية الكريمة - والفرع، أى حكم استخراج تلك المعادن اليوم، وهذا فى حكم علم الأصول قياس فاسد، لأنه قياس على غير أصل.

وكثير من الخطباء والوعاظ كلفَ بالإسرائيليات والروايات المرسلة عن سيدنا موسى وبنى إسرائيل، ومن ذلك - على سبيل المثال - الإدانة المنكرة لزواج آدم (حواء). ومن ذلك أيضاً الاتهامات التى يلصقونها زوراً وبهتاناً بالصحابى البدرى الكبير ثعلبة بن حاطب الأنصارى، بوصفه مانع الزكاة الذى رفض النبى توبته

النصوح. والأمثلة كثيرة، وهي نماذج شنيعة لفوضى المرجعية عند الإسلاميين أنفسهم، لا عند العلمانيين وحدهم، وهي ليست تصيب صغار الباحثين والكتّاب، ولكنها ضربت بعض قيادات الرأي، فصارت أشبه ما تكون بالسرطان فى مراحلها المتأخرة، حيث يصيب الجسد من أخمص القدم إلى خلايا المخ.

الاستناد إلى أقوال المجاهيل، والأطفال:

أما ثالثة الأثافي، كما يقال- فتتمثل فى الاستناد إلى المجاهيل. ولو كان من يقترب هذا الخطأ طالباً فى الدراسات العليا، أو أحد كتّاب الأعمدة فى الصحف، لهان الخطب، ولكن حين يقترفه أستاذ جامعى كبير، ومفكر مخضرم، وكاتب شهير، فتلك تكون الحالقة!

إن هذا الخطأ الجسيم يواجهنا فى كتاب: "تجديد الفكر العربى" للدكتور زكى نجيب محمود، فى أثناء استدلاله على أن اللغة العربية مبتوتة الصلة بدنيا الناس - قال الأستاذ: "لن أنسى ما حييت قصة صبى من ذوى قرباى، طلب أستاذ اللغة العربية منه أن يكتب خطاباً إلى أبيه، فجعله (الصبى) متصلاً بحياته المباشرة، وذكر له (يعنى لأبيه) بعض الصعاب التى لقيها فى حياته. فدهش الأستاذ أن يكون هذا إنشأً عربياً، وكانت الدرجة عنده صفراً. ثم أضاف الدكتور زكى رواية أخرى، سمعها عن شيخ مجهول، يصفه بأنه كان من أعلام اللغة، مؤداها أن ذلك الشيخ كان يملئ على تلاميذه فى بداية دروس الإنشاء قائمة بما يقال فى مدح الشئ، وأخرى بما يُقال فى ذمّه.

معالم التجديد المنشود:

هذه هى إحدى العلل الفتاكة التى يعانى منها الفكر المصرى المعاصر، وقد وصفتها فى إيجاز، ولو اتسع المجال لأسهبت فى تشخيصها، وقدمت نماذج كاملة، مفصلة للفكر الذى ابتلى بها. وأحسب أن معالم التجديد تلوح لنا الآن بعد هذا التشخيص الموجز، فلا بد من وضع حد لهذه الفوضى، والتعليم والنقد والحوار هى الوسائل الفعالة فى إبلاغنا غايتنا العزيزة.

إن لكل فكر مصادره المعتمدة، وفكرنا يكون إسلامياً إذا نبع من المصادر الإسلامية واستند إليها. وعندنا علم ناضج خاص بأصول التعامل مع المصادر الإسلامية، هو علم أصول الفقه، فإذا نحن أغفلناه، ورحنا نقلب أصوله رأساً على عقب، لم يجز لنا أن نسمى فكرنا إسلامياً، ولن يُجد في شيء أن نرجع إلى أقوال الصحابة رضي الله عنهم، أو إلى شرائع من قبلنا، إذا نحن وضعناها في غير موضعها على سلم المصادر المعتمدة. أما إذا سمحنا لأنفسنا بالرجوع إلى المجاهيل والروايات المرسلة والإسرائيليات، وحكايات الأطفال، فإن فكرنا يمكن أن يتصف بأية صفة إلا "الإسلامية" وربما ننتكس به إلى نوع من السفسطة الفوضوية.

تغيير الثوابت، وتثبيت المتغيرات :

وتقودنا فوضى المرجعية إلى وصف علة أخرى متصلة بها، وأعنى بذلك الاتجاه إلى تغيير ثوابت الإسلام، والاتجاه المضاد إلى تثبيت المتغيرات. فقد رمى الفكر الإسلامي بالجمود والتحجر، وطلب إلى المسلمين أن يغيروا فكرهم، عقيدة وشريعة وأخلاقاً وفلسفة، وإلا كان مصيرهم الفناء. وترددت هذه الفكرة في كتابات المستشرقين والمبشرين الأوربيين، أول الأمر، ثم ردها من ورائهم كتاب عديدون. وحاول البعض تحقيق التغيير المطلوب، بإطراح النصوص، وهم الذين يطلق عليهم "القرآنيون" ^(١) وحاول البعض الآخر تحقيقه من خلال مبدأ المصلحة، فقدموا المصالح على الكتاب والسنة، وأفاضوا في الحديث عن اعتبار الإسلام للمصالح، ورعايته لها، وعن مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان. وكانت الغاية الخفية، الثاوية تحت ركام الجدال، هي تغيير ثوابت الإسلام، ومن ثم إتاحة الفرصة لتجديد الفكر والنظم والحياة التشريعية والسياسية، وإطلاق العنان للاقتباس عن الغرب، وتحرير الآداب والفنون من الضوابط الأخلاقية!

(١) الشاطبي : الموافقات في أصول الأحكام : ج٤ ص ٣٥ .

علاج الجمود... كيف؟

ولا أحد ينكر ما أصاب الفكر الإسلامى من الجمود، لكن شفاءه من الجمود لا يمكن أن يتحقق بإطراح النصوص، أو تقديم المصالح المرسله على القرآن. إن هذا العمل يُسقط صفة الإسلاميه عن فكرنا ويحيله إلى فكر علمانى أساسه التجربة الاجتماعيه والآراء الفردية التي تملئها الشهوات، وهذا هو ما حدث فى الفكر الأوربى الذى أجاز زواج الرجل من الرجل، والذى يدافع عن اللواط والبغاء فى مقررات الأخلاق فى بعض الجامعات الأمريكية! (١)

وتقديم المصالح على القرآن والحديث يقودنا حتماً إلى رد العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، وإنكار عقائد وشرائع إسلامية معلومة من الدين بالضرورة، وهو خطر داهم لا طاقة لمسلم به، فإنه يفتح الباب لإملاء المستبدين الظالمين، ويخرج المسلم من الملة والعباد بالله.

أكذوبة المسايرة :

والإسلام مصلح لكل زمان ومكان، لأنه يقود، ويصحح، ويوجه، ويرشد، وهذه المعاني تختلف عن "مسايرة" كل عصر، والتشكل بحسب مقتضياته، فهذا دور التابع، الخاضع. وليس الوحي تابِعاً للعباد، بل العباد تابعون للوحي.

أما مرونة الإسلام فتتحقق - أولاً - فى المجال الواسع الذى لا تحكمه النصوص: هنا تعتبر المصالح العامة الحقيقية للأمة هى مصدر التشريع، فى ضوء المقاصد العليا للشريعة. والتشريع هنا قابل للتغيير والتطوير. وفضلاً عن هذا تسمح النصوص الظنية فى دلالتها بالتفسير على أنحاء مختلفة. وفى هذا يجد الفكر الإسلامى حريته، ويمارس وظائفه. فالجانب الثابت المطلق فى الإسلام لا يعنى التحجر، أو الجمود. لأن التغيير فى الفكر والحياة لا يحتاج إلى أى تغيير فيه، لأنه لا يتعلق بالمتغيرات.

(1) Morality and moral controversies

الخطأ المقابل :

والخطأ المقابل اقتترف أيضاً في ساحتنا الفكرية . فالاجتهادات الموروثة في مجال " ما لا نص فيه " ، وفي تفسير النصوص الظنية في دلالاتها، أخذت على أنها ثوابت مطلقة؛ وفي العصر الحديث اتهم المجتهدون فيها بأنهم يحاولون تأسيس مذهب خامس في الفقه السنّي، وهي جريمة في حسابان الذين رفعوا أيديهم بالاتهام . ونحن نحترم الأئمة الأربعة، رحمهم الله، لكننا نعلم يقيناً أنهم ليسوا معصومين، ومن ثم يؤخذ من أقوالهم ويترك . وفضلاً عن هذا، يظن البعض أن مشكلات العصر الفكرية هي نفسها مشكلات عصر النبوة والراشدين، وتبعاً لذلك يتصور أن التجديد الفكرى يماثل تلك النقلة من الجاهلية إلى الإسلام، وأننا اليوم لا نحتاج لأى شىء جديد، أو مبتكر، للتصدي للاعوجاجات الفكرية التي تواجهنا . وهذا وهم لا مسوغ له . إنه محاولة لتثبيت المتغيرات، وهي مضللة، لأنها تصرفنا عن الإبداع في المواجهة الراهنة لأسقامنا الفكرية والاجتماعية .

أمراض جديدة، ولا بد لها من علاج جديد :

لقد كان العرب في الجاهلية يعبدون الأصنام، ولكن المسلمين اليوم، من العرب وغير العرب، أصيبوا بداء جديد هو : اعتناق الفلسفة المادية في مذاهبها المختلفة، وراحوا يدافعون عنها مُتترسين بالعلوم الطبيعية . ومن البدهى أن النقلة المطلوبة اليوم من الفكر المادى إلى الفكر الإسلامى تختلف عن النقلة القديمة من الجاهلية إلى الإسلام، وتبعاً لذلك يتحتم علينا أن نتسلح بكل علم وأن نلتمس كل وسيلة، لبلوغ هدفنا .

ولقد ابتلى المسلمون بداء آخر وبيل، وجديد هو : الاجتزاء من الإسلام، أعنى نبذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية من الإسلام، وترك العقائد والعبادات، إن شاء الناس اعتنقوها وعملوا بها، وإن لم يشاءوا فلا تثرىب عليهم . وهذا داء خبيث، لأنه يرتدى عباءة الإسلام، فى حين أنه ليس بالإسلام، لأن الإسلام

كل لا يتجزأ. ولم يتفش في عصر النبوة أى داء شبيه بهذا، والبرء منه يحتاج إلى جهد فكري وتربوي كبير.

والتراث لا يزودنا بالأساليب الفكرية والأدبية والفنية لمواجهته، فالإبداع قدرنا، والقول بثبات البيئة الثقافية على ما هي عليه، ومن ثم إعفاؤنا من الإبداع ضرب من الغفلة يجب أن نحذره.

كارثة الفرقة

ولقد ابتلى المسلمون أيضاً بالنزعات القبائلية والشعوبية المعادية للوحدة والاتحاد، وتشقق العالم الإسلامي إلى خمسين دولة، يقاتل بعضها بعضاً، كما حدث بين العراق وإيران، والعراق والكويت، والجزائر والمغرب، وقطر والبحرين، ومصر وليبيا، وسورية والأردن. وهذا بلاء جديد، مدمر، أفرزه فكر شعوبى مخرب، وفلسفة عرقية مستوردة، ولا بد من مواجهته بفكر إسلامي، أساسه مبدأ الأخوة الإسلامية، الذي يربى إرادة الاتحاد لدى الجماهير، لكي تتم الوحدة بالرضا، وتتأسس على الشريعة، وتستطيع أن تقاوم عوامل التفكك الطبيعية والمصطنعة.

هذه نماذج محدودة للأسقام الجديدة التي تواجه الفكر في مصر، وفي العالم العربي والإسلامي، ومن المكابرة أن ندعى أن كل شيء لا يزال على ما هو عليه، لم يتغير، وأننا لا نحتاج إلى أى شيء جديد من أجل التجديد المأمول.

● إن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون مقدمة موجزة في نقد الفكر المصري المعاصر، ركزت على الخطوة المنهجية الأولى فيه، وهي تشخيص العلل والأسقام الفكرية، لكنها لم تُتمم التشخيص العلمى والمسح الشامل لتلك العلل، وأسبابها ومظاهرها، وأخطارها. حتى الأدواء الثلاثة التي انتخبناها لهذه الدراسة لم تنل حقها من الوصف والتحليل، فالتشخيص المنشود لا يزال بغير إنجاز، وهو يتحدانا، ويقف في مواجهتنا، فهل نقبل التحدى؟

* * *

(انتهى الكتاب)

كتب للمؤلف

- (١) الفضائل الخلقية في الإسلام؛ نشر مكتبة دار العلوم بالرياض، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. ونشر دار الوفاء بالمنصورة (طبعة ثانية) سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- (٢) نقد الثقافة الإلحادية؛ نشر دار هجر؛ مصر؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
- (٣) خُلُق القرآن؛ نشر المؤلف؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ..
- (٤) موقف الإسلام من الدنيا؛ نشر دار هجر؛ مصر؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٥) الإسلام وأمن المجتمع - التدابير الوقائية في الإسلام -؛ نشر دار الاعتصام؛ مصر؛ سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- (٦) أساطير المعاصرين؛ نشر بيت الحكمة؛ مصر؛ سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- (٧) الإسلام والقتال؛ نشر دار الشرق الأوسط؛ مصر سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- (٨) مَنْ ذا الذى ينتهك حقوق الإنسان؟ الإسلام أم الأمم المتحدة؟ نشر مركز الإعلام العربى؛ سنة ١٩٩٣ م (كتيب) ..
- (٩) العلمانية والخداع الثقافى؛ نشر مركز الإعلام العربى؛ سنة ١٩٩٣ م (كتيب) .
- (١٠) رسالة إلى خطيب مسجدنا؛ نشر دار الاعتصام؛ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (١١) قانون النصر فى العقيدة القتالية الإسلامية؛ نشر دار الوفاء بالمنصورة؛ سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- (١٢) «السماء تمطر ذهباً»؛ مسرحية فى فصل واحد؛ نشر دار سفير؛ مصر؛ سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- (١٣) «ملهة آل الطيب» - مسرحية فى ثلاثة فصول؛ نشر دار هجر؛ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

